المياه كأحد مصادر الصراع الدولي:
نحو جغرافيا جديدة للصراع في منطقة حوض النيل

أ/ مريم دندان

أستاذة مساعدة (أ)، بـ جامعة سطيف 2

باحثة بـ جامعة الجزائر 3

dendenmeriem@gmail.com

ملخص:

لم تخلو الصراعات الدولية منذ الأزل من الطابع ألاقتصادي حيث شكلت الموارد الطبيعية أحد المصادر المهمة في تحريك هذه الصراعات، وكانت مصادر المياه مناطق توتر حقيقية في العالم، وإذا كان النفط أحد أهم مصادر الصراع في القرن العشرين، فإن المياه هي ميزة الصراع في القرن الواحد و العشرين، خاصة وأن الأمن المائي أصبح بعدا أساسيا من أبعاد الأمن القومي للدول. إن التراجع في الوفرة المائية في العديد من المناطق في العالم مقابل الزيادة في الطلب لأغراض استهلاكية أو للمتطلبات التنموية، يجعل هذه المناطق مؤهلة فوق العادة لتشكل جغرافيا جديد للصراع الدولي في الأمدين المتوسط والطويل. كما أن المتطلبات التنموية العالمية سوف تزيد من التنافس الوظيفي على مصادر الماء وهو ما يجعل هذه المادة مصادرا حقيقيا للصراع الدولي في القرن الواحد والعشرين. لعل من أبرز المناطق المرشحة لذلك هي المنطقة الإفريقية ممثلة في أكبر مجرى مائي في العالم لهو النيل، أين تتعقد التفاعلات وتتداخل المصالح والإيديولوجيات.

الكلمات المفتاحية: الموارد، الصراع، الأمن المائي، الصراع الدولي، الثروات الطبيعية

Abstract:

When political analysis can not overlook the impact of the economic factor, as international conflicts not devoid since time immemorial of an economic nature, where it formed the natural resources one of the important sources in moving these conflicts, and the water sources of real tension zones in the world, and if the oil was one of the most important sources of conflict in the twentieth century, the water feature is the conflict in the twenty first century, especially that water security has become a key dimension of national security dimensions of States. The decline in the abundance of water in many regions of the world in exchange for an increase in demand for consumer purposes or developmental requirements, making these areas eligible Extraordinary to form a new geography of international conflict in the medium term and long term. The global development requirements will increase job competition for water sources, which makes this article a real confiscated the international conflict in the twenty-first century. Perhaps one of the most prominent candidates to areas that are represented in the African region's largest waterway in the world fun of the Nile, where the complicated interactions and overlap of interests and Alaadiologgiot.kma could be Africa through the Nile River, one of the areas to test this hypothesis.

Keywords: Resources, conflict, water security, international conflict, natural resources

مقدمة:

لقد شكلت المصالح الاقتصادية أولوية متقدمة في سلم البناءات الحيوية والإستراتيجية للدول الفاعلة في النظام الدولي، الأمر الذي جعل من الأبعاد الاقتصادية احد أهم محددات الصراع الدولي وبخاصة في مرحلة الحرب الباردة. غير أن التحولات على مستوى المنظومة الدولية في السياقات المفاهمية و الترابطات السلوكية في ظل ظاهرة العولمة، جعل العالم يدخل مرحلة جديدة امتازت بخصائص علائقية جد معقدة، تجلت أحد مظاهرها في إفراز ترتيب جديد في عوامل التوترات الدولية التي انتقلت من الأبعاد المادية الصرفة إلى أبعاد مرتبطة بمقومات البيئة وما تقدمه من موارد لها علاقة مباشرة بالحياة البشرية وعلى رأسها المياه.

إن ظهور وانتشار الطور الرابع للثورة الصناعية (البيئة والتنمية)، غير إلى حد ما في طبيعة ومضمون الموضوعات المطروحة على الأجندة الدولية، إذ شكل موضوع ارتباط المحافظة على البيئة بقيام تنمية مستمرة أحد الموضوعات النقاشية الجدلية على طاولة مؤتمر قمة الأرض **بريودي جانيرو** البرازيلية سنة 1992، هذا الارتباط شكل التزاما بين شمال العالم وجنوبه على استخدام تكنولوجيا نظيفة واقتصاد عالمي مترابط ومتكامل. ولقد شكل هذا التوجه نمط جديد مبني على تصورات غير عسكرية في معالجة والتعامل مع المشاكل والقضايا العالمية، من جهة وبروز الأشكال السلمية للصراع الدولي وفي مقدمتها أدوات وقوى الإنتاج، الموارد الطبيعية، التطور التكنولوجي واكتساب المعرفة بصفة عامة من جهة أخرى.

ومع التغيرات البيئة، طغت المشكلات البيئية على الساحة الدولية مثل الاحتباس الحراري، نقص التساقط، طبقة الأمازون...الخ، وبخاصة إذا ارتبط ذلك بزيادة الاستغلال والاستهلاك نظرا للزيادة الديموغرافية من جهة، وزيادة متطلبات التنمية من جهة ثانية. في كل هذا كانت مشكلة المياه في النقاش والاهتمام العالمي، نظرا لخلل اللاتوازن في معادلة العلاقة الاقتصادية- الاجتماعية: الوفرة والطلب (العرض والطلب)،الأمر الذي يجعل من الأمن المائي متغير مرتبط بمفهوم مركب هو الأمن القومي.

ومن كل ما تقدم يتضح بأن البناء التناقض بين **الوفرة والحاجة** لهذه المادة الحيوية، قد يجعل منها محل تنافس شديد بين الدول،الأمر الذي يجعل من مصادر المياه في العالم مناطق جديدة للصراع والتوتر على المستوى العالمي في المنظورين المتوسط والبعيد. وعليه فان هذه الدراسة تعالج العلاقة السببية بين المياه والصراع الدولي من خلال طرح الإشكالية التالية: **إلى أي مدى يمكن أن تشكل مصادر المياه احد أهم المصادر للتنافس الدولي مساهمة في تشكل جغرافية جديدة للصراع على المستوى العالمي ؟،دراسة في آفاق الوضع في منطقة حوض النيل**

فرضيات الدراسة:

- تفترض التحولات الحاصلة في معادلة التنموية- البيئية تحولا في طبيعة الموارد المستخدمة، حيث يتشكل منهج تنموي تراجعي عن الموارد التقليدية أمام تصاعد منحى الاعتمادية الجديدة للطاقة النظيفة،و بخاصة الماء وهو ما سيزيد من أهمية هذه المادة والطلب عليها على المستوى الدولي.
- إن التزايد المفرط في استخدام الماء للاستهلاك المباشر والتوظيف الاقتصادي، يجعل من المناطق الغنية ومصادر هذه المادة بؤر للتنافس والصراع الدوليين، الأمر الذي يرسم صورة جديدة لطبيعة العلاقات السياسية والاقتصادية في القرن الواحد والعشرين.

وللإجابة عن إشكالية الدراسة تم تناول للمحاور التالية:

- **المحور الأول:العلاقة بين الموارد والصراع الدولي: الخلفية التاريخية والنظرية.**
- **المحور الثاني: مدخل مفاهيمي للصراع الدولي والأمن المائي.**
- **المحور الثالث: التنافس في منطقة حوض النيل وإمكانية تشكل جغرافية جديدة للصراع.**

المحور الأول: العلاقة بين الموارد والصراع الدولي: خلفية تاريخية ونظرية.

إن الحرب والتنافس على الموارد لم يكن وليد صراعات القرن العشرين أو ما بعده، بل بدأت مع ظهور الملكية، حيث عبرت الحضارات المائية أبلغ تعبير عن ذلك في صراعها عن المياه في مختلف المجاري والشواطئ البحرية، وفي نفس سياق الأهمية فقد تعدى الارتباط بالبعد الاقتصادي، وارتبط بمجالات أخرى وعلى رأسها البعد السياسي، إذ ظهرت ارتباطات حتمية بين شكل نظام الحكم والحيوية الجغرافية/ الاقتصادية مثل ما كان سائدا في كل من الصين ومصر القديمة على سبيل المثال، وقد أدى هذا الارتباط إلى اندلاع العديد من الحروب عبر التاريخ كان العامل الرئيسي فيها الأرض والماء.

وفي دراسة مسحية تاريخية منذ القرن 16 إلى حرب الخليج الثانية، توصل **كاليفي هولستي kalevi J. holsti** إلى أن الصراع على الموارد مثل – تقريبا – العامل الأساسي في قيام الصراعات واندلاع الحروب بين الدول. (kalevi.j , 1990, pp. 310.315). وفي سياق الأهمية المرتبطة بالقدرة الاستغلالية والتوظيفية يرى كل من **رست وستار Resset and Star** أن الموارد تظل مصادر طبيعية ساكنة ما لم تشكل أساس الحاجة الإنسانية، لأن أهميتها مرهونة بالابتكار الإنساني الذي يخضعها للسيطرة والتطوير و التوجيه وعليه تنشأ علاقة ارتباط بين السكان والموارد والتكنولوجيا كأدوات لخلق القدرة الإنتاجية للدولة. وما زاد من أهمية الموارد في العلاقات الدولية التوجه الجديد للنظام الاقتصادي العالمي، الذي توجه نحو مبدأ تقسيم العمل بين دول الشمال المالكة للتكنولوجيا والقدرة الإنتاجية ودول الجنوب المالكة للموارد الطبيعية.

إذن، فان أهمية الموارد الطبيعية كمصدر من مصادر الصراع الدولي يتوقف على إمكانيات الاستغلال والتوظيف البشري، والقدرة على تحويلها إلى مواد مؤهلة لإشباع حاجات محلية ودولية، وهو الأمر الذي يتطلب إمكانيات معرفية هائلة، ومنه فان أهمية الموارد في الصراع الدولي مرتبط بعوامل أخرى منها الحاجة والتكنولوجيا. وارتباطا بما تقدم، تعتبر المدرسة البنائية التقليدية – المنظور الماركسي- من أشد المدارس الفكرية المدافعة على محورية العامل الاقتصادي في تحريك وتصعيد الصراع الدولي. (العماري، 1993، ص.14).

1- **ففي سياق زيادة حجم الموارد والصراع**: ظهرت نظريات تفسيرية كانت نظرية **لينين** أبلغ تعبيرا عنها، من خلال النظر للاستعمار على أنه " أعلى مراحل الرأسمالية "، ومن منظور هذه النظرية، فان الصراع في الأصل هو تعبير دقيق عن اتساع هوة التناقضات بين مكونات الدولة نفسها، وكذلك هو نتيجة التنافس الاستعماري بين الدول بفعل زيادة الإنتاج وقلة الاستهلاك والتصريف، دون إغفال الصراع على الموارد الخام للبلاد الأخرى وإيجاد أسواق جديدة لتصريف المنتجات الصناعية.

وعلى الرغم من أن نظرية " **هوبسون** "**hobson** غير ماركسية إلا أنها تلتقي في مبادئها الرئيسية – من منظور ليبرالي- مع نظرية **لينين** في تفسير الاستعمار، حيث يرى "هوبسون" أن التنافس على الأسواق ومصادر الموارد الأولية سببا رئيس في نشوب الصراعات التي تضفي إلى الاستعمار. (مقلد، 1991، ص ص 223-233)

2- **أما في جانب نقص الموارد والصراع**: فقد ذاعت التفسيرات الليبرالية الجديدة، التي ترى بأن زيادة التوتر الدولي يؤدي إلى اختلال هيكلي لعملية التوزيع، سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي الأمر الذي يؤدي إلى الصراعات نظرا لعدم الوصول إلى مستويات مقبولة وكافية من إشباع الحاجيات الأساسية للأفراد داخل المجتمع نفسه، أو للمجتمع ككل نظرا للمنظومة التوزيعية غير العادلة، أو بسبب نضوب الموارد نظرا للتنافس عليها أو لغياب رشادة الاستغلال والاستهلاك لهذه الموارد، كما يمكن أن تلعب الظروف الطبيعية كالحرارة مثلا والجفاف عامل نضوب بالنسبة للماء، حيث يؤدي ذلك إلى زيادة المخاوف من التناقص المضطرد للموارد، الأمر الذي يدفع إلى البحث والتنافس عليها وهو عامل كاف لنشوء الصراع على المستوى الدولي.

وعلى غرار التفسير النظري السابق، لم يبتعد الاجتهاد السلوكي في محاولات ضبط عوامل ومسببات التوترات في العالم، حيث تم الربط بين الموارد التي تمثل إمكانيات النظم السياسية، والمطالب التي تعبر عن الحاجات الاستهلاكية للبيئة (المجتمع)، وبما أن حجم الموارد في تراجع والحاجات والمطالب في زيادة مستمرة، فان الاستقرار يصبح مهددا، وتزيد مخاطر الحروب الأهلية مما يجعل الدول البحث عن مصادر الموارد خارج حدودها،وإذا كان ذلك سلوك مجموعة من الدول فهو كاف لخلق بؤر جديدة للصراعات على المستوى الدولي.

مما تقدم في هذا المحور، يتبين أن الموارد الطبيعية شكلت نقطة البداية تاريخيا ونظريا في تهدئة أو تصعيد الصراع الدولي، حيث هذه الفرضية البحثية القاسم المشترك لمعظم النظريات في فترة ما بين الحربين العالميتين وكذلك في مرحلة الحرب الباردة. كما أن المدرسة المتعددة المناهج في علم السياسة في سبعينيات القرن العشرين والتي ساهمت بشكل كبير في تطوير بحوث ومداخل السلام، لم تكن لتثني الدراسات المتخصصة في التراجع عن الأطروحات –السابقة الذكر- في أن الموارد تشكل حجر الزاوية في نشوء الصراعات الدولية.

المحور الثاني: مدخل مفاهيمي للصراع الدولي والأمن المائي.

أ- الصراع: يعتبر مصطلح الصراع الدولي من المصطلحات شائعة الاستخدام والتوظيف في العلاقات الدولية، حيث تم تناول مفهومه من أكثر من بعد وبأكثر من مقاربة (اجتماعية – إستراتيجية – نفسية – بنائية – نظامية...الخ)، ويمكن أن يعبر الصراع على مستويات دنيا وأخرى قصوى، فقد يعبر في الأول عن تعبيرات لفظية، وفي الثانية عن حروب وصدامات عسكرية، كما تختلف وتتعدد أطرافه من أفراد وجماعات الى مجتمعات ودول.

ويعني الصراع في أبسط معانيه الاختلاف بين البشر لهم أفكار ومعتقدات ومصالح مختلفة ومتباينة، ينشئ عندما يسعى طرفان أو أكثر لامتلاك نفس الشيء، أو لعب نفس الدور وللحفاظ عن نفس الأهداف، أو استخدام نفس الوسائل التنافسية في نفس المواقع ولنفس الأهداف internationel encyclopedia of the social siences, 1986, p.p 280.281).

ويعرف **فيري** الصراع على أنه موقف في زمان ومكان معين يحتوي على مسألة أو عدة مسائل خلافية بين طرفين أو أكثر لهما أهداف وآراء متباينة،ويستتبع ذلك سلوكيات وسلوكيات مضادة تستهدف التصعيد أو التهدئة في المواقف وما يترتب عن ذلك في منحى الموقف الأزموي المعبر عنه بالصراع.

أما **بيركوفيتش** فيعرف الصراع من منظور إجرائي على أنه التفاعلات الإكراهية المكشوفة التي طرفان أو أكثر لفرض إرادة أحدهما على الآخر (jacobbercovitch , 1989, p.p 2.6).

وفضلا عن ذلك، شهدت العشرية الأخيرة من القرن العشرين تنوع كبير في الأطروحات النظرية لقضايا الصراع، حيث ظهرت أطروحات أفقية تهتم بأنواع الصراع، وأخرى رأسية تهتم بنوعية الصراع، **فالنوع الأول** من الأطروحات ينظر للصراع على أنه " صدام واع ومتكرر من أجل تحقيق مصلحة معينة" (jacobbercovitch , 1989, p.p 4.6)وتركز هذه الأطروحات على التغير والصراع الاجتماعي. بينما **يركز النوع الثاني** من الأطروحات على السمات الشخصية والموضوعية للصراع، حيث يتحول الصراع من منظور الأطروحات الرأسية من شكل موضوعي إلى إطار لتحقيق المنافع الشخصية. كما ميزت العديد من البحوث التي اهتمت بقضايا الصراع والسلام، بين نوعين من الصراع باستخدام المعيار الجغرافي، النوع الأول هو الصراع الوظيفي في الغرب، الذي يقوم على المصالح المتعارضة بشكل وظيفي سلوكي،أما النوع الثاني هو الصراع الاجتماعي الممتد في الدول المتخلفة القائم على نظرية الحاجة.

وخلاصة القول، فان شكل الصراع يتراوح بين أربعة أنواع هي: الحروب الحدود، الحروب الطبقية، حروب الاستقلال، وأخيرا حروب الصراع القومي والاجتماعي الممتد.

ب-**الأمن المائي**: كثيرة هي التعريفات التي تناولت قضية الأمن المائي، إلا أن أكثرها شيوعاً هو ما حدد احتياجات الفرد المائية على مدار العام، وهو ما عرف "**بحد الأمان المائي Water Stress Index**"، وهو متوسط نصيب الفرد (في بلد ما) سنوياً من الموارد المائية المتجددة والعذبة لمواجهة الحاجة إلى الزراعة والصناعة والاستهلاك المنزلي domestic use. ووفقا لمعايير القياس العالمية فان معدل ال(1000م^3) من المياه المتجددة للفرد في المتوسط، هو الحد الذي دونه يتعرض البلد لمشكلة ندرة مياه تعرقل التنمية وتؤثر سلباً على صحة المواطنين، أما من منظور إقليمي فهناك شبه اتفاق على أن معدل (500م^3) للفرد سنوياً يعتبر حداً مناسباً للمناطق الجافة وشبه الجافة أو القاحلة، ومنها منطقة الشرق الأوسط عامة، والمنطقة العربية بشكل خاص.

وباستخدام هذا المعيار للحكم على مستوى كفاية الموارد المائية، قامت الأمم المتحدة بتقدير عدد البشر الذين يعانون من أزمة نقص المياه في العالم، فتضمنت التقارير المتخصصة أن عددهم سوف يزداد من 132 مليون نسمة عام،1990 إلى حوالي 904 مليون نسمة عام 2025 يتركز معظمهم في أفريقيا وأجزاء من غرب آسيا.

وانطلاقاً مما سبق، يمكن القول أن الأمن المائي هو"المحافظة على الموارد المائية المتوافرة، واستخدامها في الشرب والري والصناعة، والسعي بكل السبل للبحث عن مصادر مائية جديدة وتطويرها ورفع طاقات استثمارها، لتأمين التوازن بين الموارد المائية المقامة والطلب المتزايد عليها. ومن ثم فالأمن المائي لا يقل أهمية عما سواه، بل أنه يمكن القول إن الأمن المائي يفوق كل ما سواه؛ نظراً لإمكان تحقيق المزيد من الغذاء

بسبل زراعية وصناعية مختلفة، بينما تبقى إمكانية زيادة المصادر المائية العذبة محدودة، كما أنه لا يوجد بديل عن الماء، في الوقت الذي توجد فيه للطاقة – على سبيل المثال – عدة بدائل.

ج- العلاقة السببية بين المياه و الصراع: مقاربة تنموية- ايكولوجية

أ- **المتطلبات التنموية وزيادة مستويات التنافس:**

إن التوجهات التنموية العالمية نحو الإنتاج النظيف، المبني على إمكانيات وموارد غير تقليدية، الأمر الذي خلق ظروفا عالمية لم تختلف كثيرا عن الظروف التي كانت سائدة منذ عشرينيات القرن العشرين، أين كان الصاع والتنافس محتدم على الطاقة وبالخصوص النفط. حيث بدأ تحويل الاهتمام التنموي العالمي إلى مادة جديدة تمثلت في الماء، وبدأت التقارير تحذر من النقص المقلق للمياه على المستوى الدولي، الأمر الذي أصبح يهدد الأمن المائي العالمي. وفي هذا السياق –الربط بين المثلث السببي: التنمية- الماء-الصراع- طرحت **نظرية الحاجة** (THEORY NEDS) العلاقة بين التنمية والصراع، وبخاصة في دول المتخلفة حيث ساحة الصراع المتفجرة (غالي، 1990، ص. 111).

إن المياه يمكن أن تكون سببا للصراع، حيث ركزت **نظرية الحاجة** على فرضية تناقص الموارد وعلى رأسها المياه، في مقابل زيادة عدد السكان وارتفاع حجم الرغبات والطلبات في المجتمع الواحد، وإذا كانت التنمية هي أساس حل هذه المعضلة، والتنمية في حاجة للمياه فمثلا الصناعة بنسبة 62%و الزراعة بنسبة 95% هذا فضلا على متطلبات الاستهلاك للماء كمادة حيوية للبشر، في ظل هذه المعطيات يزيد مستوى التنافس في سياق الصراع الممتد القائم على العنف الدائم، في المجتمعات المتخلفة، الأمر الذي يؤدي إلى الحروب الأهلية وما ينتج عنها من تفكك للمجتمعات، وافتقاد القدرة على استغلال الإمكانيات المتاحة، وهو ما يفسح المجال أمام القوى الخارجية التي تتوفر على مستويات عالية من التنمية، غير أنها في حاجة إلى إمكانيات أولية، وهو ما ينقلنا إلى شكل آخر من الصراع تطغى عليه المصلحة وهو الصراع الوظيفي (Gurr, 1992 , p p 102- 107).

ب- **المياه والأنظمة الايكولوجية:**

لا شك في أهمية التحليل السياسي الذي يوظف البيئة كعامل رئيسي في تفسير عديد الظواهر وخاصة منها التي تجمع بين الاقتصاد والسياسة، ويعتبر الاتجاه الايكولوجي نتاج الطور الرابع من الثورة الصناعية، وهو طور البيئة والتنمية، وهو الذي يربط بين الحفاظ على التوازن الحيوي للبيئة واستمرار التنمية الشاملة. وحتى وإن تعددت التيارات البيئية التي حاولت صياغة قواعد جديدة للتعامل الدولي مع الموارد وعلى رأسها المياه، فيمكن التأكيد على مدرستين، الأولى متعددة الأبعاد ذات نظرة شاملة، لمشاكل وقضايا البشر، ترى بأن معدل النمو السكاني والتطور الصناعي والحاجة الإنسانية، تفوق بكثير الإمكانيات التي توفرها البيئة ومن ورائها النظام الاقتصادي العالمي، وبالتالي نادت بالعمل الجماعي والمشترك للوصول إلى العدالة في القسمة المائية وغيرها من الموارد الأخرى.

أما المدرسة الثانية فهي أحادية الفكر، حيث ترى أن المخاوف المعبر عنها في مختلف تقارير المنظمات الدولية وغيرها من الفواعل ذات التوجهات البيئة، مبالغ فيها وأن التكنولوجيا الحديثة قادرة على خلق الكميات المطلوبة من المياه وغيرها من الموارد الطبيعية الأخرى.

مما تقدم يمكن القول أن مشكلة المياه تبقى من القضايا المطروحة بشدة سواء تعلق الأمر بالضرورة التنموية أو بالمحافظة على التوازن الحيوي للبيئة، وأن التراجع في الكميات المتاحة بسبب الظروف الطبيعية أو الاستنزاف الاستهلاكي، سوف يجعل منها المادة الأساسية في أولويات الطلب العالمي في السنوات العشرين القادمة.

المحور الثالث: التنافس في منطقة حوض النيل وإمكانية تشكل جغرافية جديدة للصراع:

يعتبر الصراع على الإمدادات المائية الحيوية في مختلف المناطق في العالم، من المخاطر الأكثر توقعا في القرن الواحد والعشرين تماشيا مع مختلف التقارير الواردة بهذا الخصوص.

إن إشكالية تجاوز الطلب على الماء بشكل كبير العرض القائم،و بخاصة في المناطق التي تعرف شراكة مائية لدولتين أو أكثر والتي تعرف دائما صعوبات في قبول والاتفاق على الإجراءات الاستثنائية باقتسام الكميات المتاحة. سوف تدفع نحو خلافات معقدة، نظرا لزيادة مستويات الاستهلاك والحاجة للماء.

وفي قراءة بسيطة للتغيرات الحاصلة في الجانب التنموي والايكولوجي، يمكن ملاحظة مجموعة من العوامل التي تزيد من إمكانية تأجيج الصراع على الماء منها:

- زيادة عدد السكان و ما يلازمه من زيادة الاستعمال والاستهلاك اليومي للماء، مع ارتفاع مطالب التنمية، وخاصة إذا علمنا مثلا أن زيادة عدد السكان في الدول الشريكة في **نهر النيل** تسجل أعلى المستويات السنوية في زيادة عدد السكان في العالم، كما أن زيادة الاستخدام للماء في التنمية ففي الميدان الصناعي وصلت نسبة التوظيف الى 62 %، أما في الزراعة فالنسبة تجاوزت الـ 95 %، وهذا يعني أن الدول في طريق مراجعة الاتفاقيات القديمة لزيادة حصصها من الماء، وهو ما يلاحظ في دول منبع نهر النيل أين تبنى السدود في الوقت الراهن وهو ما جعل دول المصب في حالة استنفار مثل مصر والسودان (كلير، 2002، ص ص 158- 159).

- قد تلعب التغيرات المناخية في العشرية القادمة دورا أساسيا في معادلة عرض المياه، حيث تقدم الدراسات المتخصصة توقعات بتناقص رهيب للتساقط معينة مثل شمال إفريقيا والشرق الأوسط، الأمر الذي يجعل منطقة الوفرة المائية مرشحة لمعرفة تنافس شديد على المياه. وتعد إفريقيا أكثر المناطق الجيواستراتيجية التي ترشحها الدراسات الإستراتيجية لأن تكون مجالا لتشكل جغرافيا جديدة لبؤر التوتر و الصراعات.

إفريقيا: الماء- الديموغرافيا- التنمية، آفاق التفاعل و التعايش:

تعتبر القارة لإفريقية من أكثر الجغرافيات العالمية المعبرة عن العلاقة بين الماء والتنمية، من خلال ارتباط البقاء بالمياه، وهو ما يعكس التنمية في مفهومها البسيط أو التقليدي، حيث عرفت الديموغرافيا في هذه القارة شكلا خاصا في الانتشار والتجمع، إذ تمثل نسبة 50% من لسكان تجمعات قبلية وعشائرية ذات نمط معيشي تقليدي قائم على الزراعة والصيد...إلخ، وفي كل الحالات تشكل المياه العامل الحيوي للبقاء والاستمرار من جهة، ومن جهة أخرى عامل جذب للتجمعات البشرية، وأمام زيادة الاستغلال المباشر وغير المباشر مقابل الندرة بسبب تراجع نسب التساقط تختل المعادلة ويصبح الجميع أمام حتمية التصارع تحت ضغط ضرورات

البقاء. وفي المستوى الشامل للتنمية، فإن الأمر لا يختلف كثيرا بين الدول إذ تلعب المياه أحد العوامل المهمة التنمية (التصنيع – الزراعة) فضلا عن الاستغلال المباشر، الأمر الذي يجعل من التنافس متغير مهم في التفاعل، وبخاصة في حال المصادر المشتركة، مثلما يتجسد في مثال نهر النيل.

نهر النيل من عامل للتنمية إلى مصدر للصراع:

يعتبر نهر النيل من أكثر المجاري المائية المشتركة الاستغلال تأثيرا في العمليات التنموية في إفريقيا، حيث يمثل مصدر للتمويل المائي لمجموعة من الدول الإفريقية ذات جغرافيا مناخية مختلفة تراوحت بين " الغابات الاستوائية المطيرة والسفاناه الواسعة والمستنقعات الكبرى والصحراء تساهم بطريقتها الخاصة في الهيدرولوجيا الفريدة للنيل" .(Ssay and Alao, 1995, pp234-235) وهو الأمر الذي زاد في تعقيد عملية الاستغلال صعب من استمرار الاتفاقات بين الدول المعنية، وبخاصة بين دول المنبع ودول المصب.

أ- الدور التنموي للنيل وكرونولوجيا الطابع الصراعي للعلاقات المائية:

لم يكن الدور التنموي لنهر النيل وليد العصر الحديث، أو مرتبط بالتطورات الحاصلة في مجال مصادر وموارد التنمية، بل منذ أزمنة بعيدة ساعدت مياه النيل المتدفقة من المرتفعات الإثيوبية في انتشار النشاط الزراعي وتطوره في الأراضي المنخفضة المتاخمة لمجرى النهر، كما ساهم في النمو الديموغرافي، وتوسع التجمعات السكانية، حيث تجمع الدراسات الاجتماعية أن الحضارة المصرية تدين في واقع الأمر لمياه نهر النيل، الأمر الذي جعل منه عامل حياة حقيقي في المنطقة، وعليه سعت دول المصب وبخاصة مصر والسودان بكل ما تملك من قوة للمحافظة وتأمين استمرار الجريان، وفي سبيل ذلك استخدمت مصر القوة العسكرية في العديد من المرات سواء تعلق الأمر بالمصريين القدماء أو الانتداب البريطاني أو الدولة المصرية الحديثة.

اتفاقية 1929: رغم بروز الأهمية الاقتصادية والاجتماعية لنهر النيل منذ زمن طويل إلا أن محاولات وضعه على طاولة الاتفاقات المشتركة جاءت جد متأخرة، حيث كانت بداياتها مع مطلع عشرينيات القرن العشرين وبخاصة بعد استقلال مصر عن الانتداب البريطاني سنة 1922م، أين اهتم الحكام المصريين بما سمي " بالحقوق التاريخية"، أين حصلت صر على وعود من بريطانيا تمنع بناء أي منشآت صناعية أو مائية على ضفاف النهر ما دامت دول المستغلة خاضعة للحكم البريطاني، وهو ما ساهم في إجهاض أي محاولة لوضع نظام خاص للاستغلال وإدارة مشتركة للنيل (كلير، 2002، ص 171).

لكن وبعد استقلال العديد من الدول المعنية سيادتها بمنبع أو مجرى نهر النيل، بدأت المعارضة لأي اتفاقيات من شأنها أن تمس بحقوقها المائية، وقد كان موقف إثيوبيا المستقلة عن الاستعمار الايطالي الأكثر تأثيرا في معادلة الاستغلال والتوظيف الاقتصادي للمورد المائي، لما كانت الدولة ذات السيادة على المنبع والتي لم تصادق على بنود اتفاقية 1929م الأمر الذي شجعها على التملص من الاتفاقية وما ترتب عليها من محاصصة مائية (كلير، 2002، ص 171).

- **اتفاقية 1959**: شكل موقف إثيوبيا تحولا حقيقيا في مرجعية الاستغلال حيث بدأت العديد من الدول التي كانت سابقا مستعمرة أو عاجزة عن الاستثمار التنموي لماء النيل، في إقامة المشاريع وبخاصة بالنسبة لأثيوبيا التي شرعت في استخدام الري في المشاريع الكبرى، وهو ما أدى إلى مراجعة الدور المصري والتي سارعت إلى بناء السد العالي كمشروع وقائي واقتصادي في نفس الوقت، وطرح قضية الاستغلال للنقاش الجاد وفق معطيات

جديدة عديد المعايير ذات الطبيعة الجغرافية(المساحة) و الديموغرافية (عدد السكان)، وكانت دولة السودان من أولى الدول التي أبرمت هذه الاتفاقية والتي ترتبها عليها محاصصة جديدة تمثلت في حصول مصر على حصة سنوية قدرت مبدئيا بـ 55 بليون قدم مكعب، وحصلت السودان على ما يقارب 18 بليون قدم مكعب.

من ملاحظ أن الاتفاقية قد وقعت في نفس الفراغات التي شابت الاتفاقية السابقة من حيث التخطيط المصري بغية الهيمنة، واستبعاد العديد من الدول الشريكة في المورد، وهو ما يفتح المجال للمناورة والبحث عن أنصبة في أشكال جديدة من التفاعلات المبنية على الابتزاز بغية تحقيق مصالح أخرى كالمساعدات والمواقف السياسية...إلخ.

وأمام مخاطر هذا الواقع، كانت مصر دائمة التلويح باستخدام القوة في حالة ما حدثت تغيرات في حصص الاستهلاك أو زيادة الاستثمارات المحاذية للنهر، وأكبر مخاوف مصر كانت من جهة إثيوبيا كدولة ذات طموح سياسي في المنطقة وهو ما يلازمه طموح اقتصادي مكمل وداعم، وكذا لعلاقاتها الدبلوماسية الطيبة مع الغرب وإسرائيل. وفي هذا السياق صرح الرئيس المصري السابق" أنور السادات بعد توقيع معاهدة السلام مع إسرائيل" أن المسألة الوحيدة التي يمكن أن تجر مصر للحرب مرة أخرى هي الماء" (.Crossett, 2000)، كما كان مكررا لتهديد قصف المنشآت المائية الإثيوبية في حال ما لجأت هذه الأخيرة إلى سياسة تنموية قائمة على سياسة مائية واسعة دون الحصول على الموافقة المصرية وفق بنود اتفاقيتي 1929 و1959. لكن – يبدو- أن الظروف لتي عاشتها الدول المعنية في تسعينيات القرن العشرين قد بدد المخاوف المصرية أو تأجيل حدوثها على الأقل، حيث عاش السودان على وقع المشاكل الداخلية، وألهت الحرب مع اريتريا، إثيوبيا عن التوجه التنموي واعتماد خطط مائية جديدة.

ب- التوجهات التنموية الجديدة وآفاق الصراع المائي في النيل:

لعل ما يسجل في بداية القرن الواحد والعشرين هو جنوح العديد من الصراعات المسلحة في المنطقة إلى السلمية في شكل حلول نهائية أو إبرام اتفاقيات مؤقتة، الأمر الذي ساهم بشكل جلي في تحول الاهتمامات إلى التنمية باعتبارها أحد المداخل الحاسمة في السلم الاجتماعي في إفريقيا، وهو الأمر الذي أعاد هواجس الاستغلال لمياه النيل من جديد، وطرح التساؤلات حول قدرة الاتفاقيات السابقة على الصمود وضبط الحراك الاقتصادي المتنامي في منطقة أعالي النهر (في دول المنبع).

مؤشرات الصراع في النيل:

يحتاج التحليل الاستشرافي لمثل هكذا ظواهر إلى توظيف مجوعة من المؤشرات المتنوعة التي تساعد على تشكيل صورة متكاملة عن مسارات الظاهرة ومختلف المتغيرات التي يمكن أن تتحكم بنسب مختلفة فيها، تتنوع طبيعة هذه المؤشرات بين السياسية والاقتصادية والديموغرافية.

أ- المؤشر السياسي:

التفاعلات الدولية الجيو استرتيجية في المنطقة وتأثيرها على العلاقات البينية لدول النيل:
لاشك في انكشاف المنطقة الإفريقية أمام التدخل الخارجي، لقد شكل الضعف الاقتصادي وهشاشة البناء الهيكلي والمؤسسي للدولة الإفريقية والطبيعة الاجتماعية التعديدية (التعدد الإثني – التعدد العرقي – التعدد الديني..) عامل داعم لسياسة) الأجنبي، الأمر الذي يجعل من التدخل الخارجي عاملا مهما في تحديد طبيعة

التفاعل في (Penetration) التغلغل والاختراق المنطقة بشكل عام ومصادر الموارد بصفة خاصة، حيث تلعب القوى الخارجية دورا مؤثرا وفاعلا في أنشطة وتفاعلات النظم الإقليمية، وذلك من خلال تأثيرها على أنماط تلك النظم من خلال قيامها بدور منشئ للصراع أو محفز على التعاون.

وعليه، فإن مستقبل الخريطة الجيو استراتيجية لمنطقة حوض النيل تتشكل على جملة من العوامل الخارجية المؤثرة في بيئة الصراعات التي تميز منطقة القرن الإفريقي المتداخلة مع منطقة حوض النيل، وبخاصة إذا كانت هذه المنطقة عبارة عن امتداد جغرافي صراعي متأزم، مما أضعف الدولة وغاب الأمن والتنمية وانتشر الفقر ولتشتت الاجتماعي، وقد اجتذبت ديناميات التدخل الدولي في المنطقة دول عديدة منسجمة ومتصادمة مصالحها من مثل الولايات المتحدة الأمريكية، الصين إسرائيل، والدول الأوربية...إلخ.

أمام هذا الواقع المعقد تشكل إثيوبيا متغير عال الدلالة في معادلة اللاتوافق بين الدول الشريكة في المورد المائي، نظرا لكونها من أهم دول المنبع الأمر الذي يجعلها صاحبة المناورة التغييرية لمنطق الاستغلال الذي فرضته ظروف تاريخية سابقة، وما دام الأمر كذلك فمن الملاحظ تركيز القوى الخارجية عليها للإعادة تصميم خارطة التفاعلات المبنية على مبدئي التقييد والتوسيع (Alttakiad and enlargement) المبنيين على قواعد المنظومة المصالح الفردية والمشتركة، وتركز الدراسات الإستراتيجية المتخصصة في هذا المجال على إثيوبيا للأسباب التالية:

1. ارتباط النظام السياسي الإثيوبي بالخارج أكثر من ارتباطه بالداخل الأثيوبي والإقليمي الإفريقي، لأسباب تاريخية إذ استطاعت إثيوبيا من الحفاظ على سيادته في الوقت الذي خضعت معظم الدول الإفريقية لمختلف أشكال سلب السيادة، وذلك ما يفسر العلاقات التقليدية لهذا البلد مع الخارج.
2. سبب ديني حيث تعتبر إثيوبيا تلك الجزيرة المسيحية في محيط إسلامي واسع، الأمر الذي يجعل منها ذات مكانة دينية خاصة للدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية مما يجعلها صاحبة الأفضلية في المنطقة، كما تعتبر خط دفاع متقدم عن المسيحية في إفريقيا (السيد ضلع، 2008، ص ص 135 –136).

- دور الولايات المتحدة الأمريكية:

من الواضح تزايد النشاط الأمريكي في المنطقة، من خلال توطيد العلاقات السياسية والاقتصادية الإستراتيجية مع إثيوبيا وبعض دول القرن الإفريقي بشكل يسمح لها بتوجيه والتأثير المباشر في مختلف التفاعلات البينية في منطقة حوض النيل، من خلال تبني مقاربة ممتدة للتأثير(الضغط في أعلى – المنبع - نهر النيل لتحقق مصالح في أسفله - في المصب-).

وفي هذا المنحى المصلحي تلعب الولايات المتحدة الأمريكية دورين أساسين **الأول**: العمل على محاصرة السياستين المصرية والسودانية من خلال خلق الفوضى و اللاتوافق حول سياسة إدارة نهر النيل وإجهاض كل جهود التنظيم الإداري للاستغلال المائي، الأمر الذي يؤثر على المواقف السياسية المصرية والسودانية تجاه عديد القضايا العربية والإسلامية وتعزيز الدور الإسرائيلي في المنطقة، أما **الثاني**: العمل على إعادة رسم خريطة التوازن الإقليمي بمنطقة حوض النيل، من خلال إعادة هيكلة الخريطة الجيوبليتيكية للسودان، في شكل خلق "سودان جديد" موالي لها ولسياستها في المنطقة، وهو ما يساعد في تحقيق الهدف الأول للسياسة الأمريكية في

المنطقة (عبد الرحمان حسن،2009، ص ص 172-179-180). وقد شرعت في تحقيق هذا الهدف سنة 2000 واستمرت حتى استفتاء التقسيم وإعلان قيام دولة جنوب السودان في 09 جويلية 2011.

-التواجد الإسرائيلي في المنطقة بين المصلحة السياسية والمنفعة الاقتصادية:

على غرار الولايات المتحدة الأمريكية، لم تتوان إسرائيل في الظهور في المشهد الإفريقي من بوابة التقارب مع دول منبع نهر النيل، بشكل يعبر عن إستراتيجية متوسطة المدى تهدف من خلالها إسرائيل إلى السعي الحثيث في سبيل الحصول على نصيب من مياه النيل بغية توسيع النشاط الزراعي في عديد المناطق التي قد يصلها الماء، الأمر الذي يساعد على تقوية الاقتصاد من جهة، وتحقيق أمل المشاركة في منظومة النيل من جهة ثانية، والدليل على المطامع الإسرائيلية المساهمة أو العمل على تشكيل حلف دول المنبع (إثيوبيا، كينيا، تنزانيا، أوغندا، البورندي، روندا، والكونغو الديمقراطية) للضغط في سبيل إعادة النظر في نظام المحاصصة الناتج عن اتفاقيتي 1929 و1959، من خلال المطالبة بنسب إضافية للحصص السابقة واسقاط بند الحصول على الموافقة المصرية للقيام بأي أنشطة واستثمارات على ضفاف مجرى النهر، وهو ما يعني اعادة النظر في حصتي مصر والسودان في سبيل زيادة حصص لدول الأخرى.(الهيئة العامة للاستعلامات- قضية مياه النيل).

وفي هذا السياق ورد في كتاب "**شيمون بيريز**" الرئيس الإسرائيلي السابق الموسوم ب" الشرق الأوسط الجديد"، بأن أفضل مصادر المياه تقع خارج الدول المحتاجة لها، مركزا على فرضية نقل الماء من المناطق الغنية به إلى المناطق الفقيرة إليه، وأن إسرائيل تعنيها دائما قضية الحصول على حصة مائية من مياه نهر النيل، كما سعت إسرائيل من خلال تعاونها مع إثيوبيا إلى رفع حصة هذه الأخيرة إلى 7.5 مليار متر مكعب وذالك على حساب حصتي مصر والسودان (محمد، 2009،ص ص 165-171).

ب-المؤشر الاقتصادي:

في بدية الألفية الثالثة، تغيرت الأوضاع في حوض النيل حيث ظهرت لتوجهات التنموية لمختلف الدول في المنطقة، وبخاصة في دول المنبع، أين بدء التشريع للعديد من المشاريع المائية الاستثمارية في المجال الزراعي وتوليد الطاقة إلى غير ذلك من المجالات الاقتصادية التي تستدعي استغلال كميات ضخمة من المياه وما يخلق تقلص الإمدادات في أسفل النهر لدول المصب وخاصة مصر والسودان.

-سياسة التوسع الزراعي وبناء السدود:

تسابقت الدول الشريكة في مياه حوض النيل في انجاز المشاريع التنموية الزراعية، حيث شرعت كل من مصر وإثيوبيا في استصلاح مساحات شاسعة من الأراضي، فشرعت **مصر** في إتمام مشروع " الوادي الجديد" وبناء مضخة جديدة بتكلفة 04 مليار دولار على بحيرة ناصر تكون جاهزة لصب 5.5 بليون تر مكعب في المدى القريب، حيث تسعى مصر إلى تبني سياسة حضرية جديدة تهدف من خلالها إلى خلق مجمعات سكنية جديدة في جغرافيا الاستثمارات الزراعية والمائية. (كلير، 2002، ص 176)

أما **إثيوبيا** فقد كانت الأكثر نشاطا، حيث قامت بانجاز سد "نيكيزي" يخزن ما يقدر بـ 04 مليارات متر مكعب، وكذلك سد "تانا بليس" الذي يولد ما يربو من 500 ميجاوات، ثم الإعلان عن مشروع " سد النهضة" الذي يولد 5250 ميجاوات كأكبر سد في إفريقيا والعاشر عالميا (كلير، 2002، ص 177)

في حين أعلن **السودان** عن رغبته في سحب كميات إضافية من المياه نظرا لحاجته في تطوير العديد من المناطق وتنمية المساحات غير المستغلة وبخاصة تلك المناطق التي تعاني الاضطرابات والفقر والمجاعات وهي مناطق جنوب البلاد.

وفي محاولة لتجاوز الخلافات، تم إبرام **اتفاقية عنتيبي** في ماي 2010، غير أن الأمر لم يستقر وفق ما خطط له، حيث زادت الخلافات وبالخصوص مع ظهور دولة جديدة في المنطقة وهي دولة " **جنوب السودان**" في 2011، وهي إقليم يضم 20% من مساحة النهر، وهو ما يجعلها متغير مهم يجب أخذه بعين الاعتبار.

ج-المؤشر الديموغرافي:

لا شك أن العامل الديموغرافي يلعب دورا مهما، حيث يكون الحراك التنموي تحت ضغط الزيادة السكانية في دول حوض النيل، الأمر الذي يشكل معادلة ثلاثية:**السكان- الغذاء- الندرة/ الوفرة**، حيث تأخذ العلاقة شكلين:

الشكل الأول إيجابي: زيادة السكان ⇦ زيادة الطلب على الغذاء ⇦ وفرت الماء.

الشكل الثاني سلبي: زيادة السكان ⇦ زيادة الطلب على الغذاء ⇦ قلة/ ندرة الماء.

ويمثل الجدول التالي النمو السكاني في بعض دول حوض النيل (كلير، 2002، ص 177):

النمو السكاني في بعض دول الحوض النيل (عدد السكان مقدرا بالمليون)

البلد	1950	1998	2025	2050
مصر	21.8	66.7	95.8	115.5
إثيوبيا	18.4	62.1	136.3	212.7
كينيا	6.3	29	50.2	66.1
السودان	9.2	28.5	46.9	110
أوغندا	4.8	21.3	45	66.3

في قراءة بسيطة في إحصائيات الجدول نستنتج أن نسبة الزيادة السكانية في دول حوض النيل الذكورة في الجدول مرتفعة جدا، الأمر الذي يجعل من التنافس على مياه النيل، حيث يعمل الجميع تحت ضغط الحاجة، مما يزيد من احتمالات توسيع المشاريع التنموية المنتجة للغذاء ومناصب الشغل والقدرة الاقتصادية التنافسية، كما أن قلة التساقط واتساع المساحات المتصحرة في محيط النهر يشكل خطرا آخر على الإمدادات بالماء لمختلف الدول، وهو ما يشكل عاملا محفزا لسيناريو صراعي بين مصر من جهة وإثيوبيا وكينيا من جهة أخرى، كما لا يمكن التنبؤ بموقف السودان تحت وطأة الضغوط الخارجية، وما يدل على هذا صحة التحليل هو موقف السودان من مشروع سد النهضة في إثيوبيا حيث أعلنت الحكومة السودانية في 20 جوان 2011 صراحة عن دعم إثيوبيا وهو الأمر الذي أدى إلى ضغوط إضافية على الجانب المصري.

كما يكن للتدخل الخارجي أن يكون عاملا محفزا للصراع من خلال تأييد السياسة الإثيوبية في التوسع التنموي وكذا حراك الدول الإفريقية ككينيا وأوغندا وهو ما يزيد من المتاعب المصرية، مم يجعل

التفاعل يأخذ طابع صراعي وبخاصة مع وجود إسرائيل كدولة منافسة إقليميا لمصر وهو ما يجعلها أمم فرصة الإضعاف الاقتصادي والفوضى الاجتماعية لهذه الأخيرة.

وفي الاتجاه المعاكس لا يمكن إغفال سيناريو التوافق إذ يتعين على الدول في المنطقة إخضاع خططها الخاصة بالنيل إلى مخطط إقليمي قائم على تسبيق المصلحة المشتركة على المصلحة الخاصة بكل دولة، ولعل هذا الأمر يستدعي تضحيات من دول المصب وبخاصة مصر والسودان لمصلحة دول المنبع، في سياق منظومة جديدة مبنية على قيم العدالة، وهو ما يشكل خطرا الأمن الغذائي المصري مما يجعل الموقف مصر صارم من هذا الجانب مما يقلل من آفاق هذا السيناريو.

وعليه، فإن المستقبل المنظور في حوض النيل يبقى مفتوح على كل الاحتمالات، في انتظار تغيرات وتحولات جديدة في المنطقة خاصة مع التغير في الولايات المتحدة الأمريكية مع عودة الجمهوريين للحكم، والمقاومة الشرسة لمشروع الشرق الأوسط الكبير من قبل روسيا وحلفائها في المنطقة، وهو المشروع الذي جاء في الإستراتيجية الأمريكية لإصلاح المنطقة سنة 2003، الأمر الذي قد يجعل المنطقة الإفريقية سواء في جنوبها أو شمالها أو وسطها مجالا لصراع بين القوى الكبر من خلال برامج اقتصادية تتنافس فيها المصالح وبخاصة والعالم يترقب مرحلة ما بعد العولمة و التصميم المستقبلي للنظام الدولي الجديد، وشكل وطبيعة نظام تقسيم العمل العالمي في المرحلة القادمة، ودور إفريقيا عامة وبعض دولها الكبيرة في التغيرات القادمة، بين الدور الصراعي والأدوار التنموية.وواقع التحليل يجعلنا أمام الشكل الثاني (المذكور أعلاه) المعبر عن معادلة غير متوازنة بين: زيادة السكان و زيادة الطلب على الغذاء و الوفرة المائية(قلة/ ندرة الماء).

خاتمة:

إن زيادة الطلب على المياه في السنوات القادمة، في ظل تناقص العرض يؤدي – من دون شك – إلى صعوبة الوصول إلى اتفاقيات عادلة بين الشركاء في المجاري والبحيرات المائية، الأمر الذي يجعل عديد المناطق في العالم مؤهلة بامتياز لأن تشكل بؤر توتر ومناطق صراع، إذ تصبح المياه أحد مصادر الصراع الدولي. كما يشكل لارتباط بين الأمن المائي والأمن القومي للدول والمجتمعات، عامل آخر يساهم في رفع نسبة سيناريو اللاعدالة مائية، وهو السيناريو الذي يجعل من المياه أحد المحركات الرئيسية للصاع الدولي في المديين المتوسط والطويل. هذا الصراع المائي قد تحركه استراتيجيات أمنية عالمية يحركها البعد البرغماتي المرتبط بالسياسات التنموية، وفي ظل الفجوة التكنولوجية بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة، تصبح مناطق الوفرة المائية أكثر انكشافا أمام التدخل الأجنبي، هذا فضلا على توظيف هذا الملف للضغط على قرارات وسياسات دول معينة في قضايا معينة.

قائمة المراجع:

1. جمال محمد السيد ضلع، إثيوبيا: الأوضاع السياسية الداخلية والتوجهات الخارجية، (ليبيا: الدار الجامعية للنشر والتوزيع والطباعة، ط1، 2008)، ص ص 135 – 136.
2. حمدي عبد الرحمان حسن،التنافس الدولي في القرن الإفريقي، ملف السياسة الدولية " المحيط الهندي...هلال جديد من الأزمات.(القاهرة: مؤسسة الأهرام،العدد177، يوليو2009، مجلد 44)، ص ص ص 172-179-180.
3. الهيئة العامة للاستعلامات- قضية مياه النيل.

4. سمر إبراهيم محمد،الإسرائيلية في إفريقيا:حالة القرن الإفريقي، (القاهرة:الجزيرة للنشر والتوزيع،2009)،ص ص 165-171.
5. عباس رشدي العماري، إدارة الأزمات في عالم متغير. (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر،1993)، ص 14.
6. اسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات.(القاهرة: المكتبة الأكاديمية،1991)، ص ص 223-233
7. بطرس بطرس غالي،"الأمم المتحدة والمنازعات الدولية".المستقبل العربي، (بيروت: العدد 102،1990)، ص111.
8. مايكل كلير، الحروب على الموارد، ترجمة: عدنان حسن، (لبنان: دار الكتاب العربي، 2002)، ص ص 158- 159.
9. kalevi.j.holsti ; « **peace and war: armed conflcts and international order (1648- 1989).**"Cambridge: Cambridge U.P.U.K. 1990 , PP 310 -315.
10. **internationel encyclopedia of the social siences, the macmillan** , new York: 1986 , vol:3-4 ,pp280-281
11. jacobbercovitch , « **social confliets and third parties ; strategies of confliet resolution** "; boulder, colorado: westviewbress, 1989, pp 2-6.
12. Ted R. Gurr, **The Internationalization of protracted Comminal Conflicts Sinse1945**.in ; M.MIDLARSKI , The **Internationalization of communal Strife,London**: R ,1992 , p p 102- 107.
13. Amadi Ssay and Abiodun Alao,"sierra Leone' s forgtten War", Jane's intellegence.Review,Mai 1995, pp234-235.
14. Barbara Crossett,"Sierra Leone Rebel Leader Reportedly Smuggled Gams".New York Times,Mai 14,2000.